

قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2005-2019¹

الباحث عدي سالم علي الاستاذ الدكتور احمد جاسم محمد

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والصرفية

جامعة البصرة

المستخلص :

إطار القدرة على تحمل الديون منح تحليلي لتحديد قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية حتى في أصعب الظروف. ويجب على الدول ضبط إيراداتها ونفقات ضمن محور الانضباط المالي الكلي من اجل تحقيق استدامة في الديون وعدم الافراط في الاستدانة ووقوعها في فخ الديون.

وتعرض العراق الى مجموعة من الصدمات السياسية والمالية وانعكست هذه التأثيرات على طريقة تمويل الموازنة. ان ارتباط العراق بأسعار النفط، فضلا عن الازمات الداخلية تجعل ديون العراق غير مستدامة. وتم قياس القدرة على تحمل الديون من خلال معادلة ديناميكية الدين، وقد اثبتت النتائج ان ديون العراق هي ديون مستدامة في ظل السيناريوهات الطبيعية، الا ان تعرض العراق الى أزمات تخرج العراق عن اطار الديون المستدامة .

الكلمات المفتاحية: القدرة على تحمل الديون – ديناميكة الدين – الصدمات .

¹ بحث مستل من اطروحة دكتوراه (الادارة المالية العامة وسيناريوهات اصلاح الموازنة في العراق)

Measuring debt sustainability in Iraq for the period 2005-2019

Researcher Oday Salim Ali

Prof.Dr.Ahmed Jassem Mohammad Alabbas

Dep. Financial and Banking Sciences College of Administration and Economics

University of Basra

Abstract :

The Debt Sustainability Framework is an analytical approach to determining a country's ability to meet its financial obligations even in the most difficult circumstances. Countries must control their revenues and expenditures within the axis of macro-financial discipline in order to achieve sustainability in debt and not to become excessively indebted and fall into the debt trap.

Iraq was subjected to a series of political and financial shocks, and these effects were reflected in the method of financing the budget. Iraq's link to oil prices, as well as the internal crises make Iraq's debts unsustainable. Debt tolerance was measured through the debt dynamic equation, and the results proved that Iraq's debts are sustainable under normal scenarios, but that Iraq is exposed to crises that leave Iraq outside the framework of sustainable debts.

Key words : Debt sustainability - debt dynamics - shocks.

المقدمة :

تبنت العديد من المؤسسات الدولية إطار القدرة على تحمل الديون كجزء من الهيكلية العالمية للتطرق لتحديد اجهاد الدين وتراكم الديون ولاسيما للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ان تحديد قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته تعكس مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية، وهي بمثابة انذار مبكر للبلدان من اجل اجراء عمليات اصلاح في البلد لتلافي الوقوع في ازمة مديونية.

يعد العراق من البلدان النفطية والنفط المصدر الرئيس لإيرادات الموازنة، وهو المصدر الاساسي لتحقيق فوائض مالية وتسديد الديون الحالية والموروثة نتيجة سياسات الحكومات السابقة، وعلى الرغم من قيام نادي باريس ومجموعة الدول الدائنة بتخفيض ديون العراق البالغة 120 مليار دولار عام 2004، وتم حذف اكثر من 29 مليار دولار والباقي تم اعادة جدولته ، الا ان الديون بقيت ضمن نطاق مرتفع مقارنة بإمكانات العراق الاقتصادية وحاجته الى الانفاق لتعويض البنية التحتية المتهاكلة التي خلفتها الحروب .

ويشكل سلوك اسعار النفط في الاسواق العالمية عاملا مهما في التأثير بحقيق فوائض اساسية او عجز في موازنة العراق. وغالبا ما تكون هذه الاسعار عرضة لصدمات سرعان ما تنعكس في ايرادات البلد نظرا لعدم استفادة العراق من فترات الفوائض المالية المتحققة والتي تضطر العراق الاستدانة لتعويض النقص الحاصل في الايرادات وهذا يضيف ديوناً جديدة تدفع العراق نحو الاقتراب من عتبات حدود الدين وتضعف قدرة العراق على تحمل الديون خلال المدة ما بعد الازمة.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في تحليل قدرة العراق على تحمل ديون ولا سيما بعد فترة تغيير النظام السياسي وبداية مرحلة اقتصادية جديدة بعد تخفيض الديون من قبل نادي باريس. ويعد هذا القياس كمؤشر انذار مبكر لحالة الديون العامة في العراق، فضلا عن ذلك تمكن البلد من إجراءات إصلاحات مالية واقتصادية لتلافي الوقوع في خطر المديونية.

مشكلة البحث

ان ارتباط الاقتصاد العراقي بأسعار النفط الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات في العراق يجعل أوضاع الرصيد المالي للموازنة عرضة الى تقلبات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، فضلا عن الازمات الداخلية من أزمات امنية او سياسية او اقتصادية تجعل من الصعوبة بمكان البقاء في مسار واحد من اجل الوفاء بالديون بشكل عام وعدم إضافة ديون جديدة على المدى الطويل.

فرضية البحث

يفترض البحث ان العراق يمتلك القدرة على تحمل الديون تحت كل الظروف.

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس قدرة العراق على تحمل الديون خلال المدة 2005-2019 .

منهج البحث

اعتمد البحث من اجل الوصول الى تحقيق الهدف وقياس قدرة العراق على تحمل الديون على معادلة ديناميكية الدين.

المحور الأول:

مفهوم القدرة على تحمل الديون ومحدداته

أولاً: مفهوم القدرة على تحمل الديون

يحظى موضوع الدين العام بأهمية بالغة على مستوى المالية العامة كونه يمثل احدى الوسائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة، وتمويل سياسات التعافي من الازمات الاقتصادية على مر الزمان، فعادة ما تلجأ الحكومات الى الاستدانة الداخلية او الخارجية ولكل مزاياه وعيوبه، لكن ما تحرص الحكومات عليه هو ضمان تحرك الدين العام في مستويات قابلة للاستدامة وتقليل المخاطر المرتبطة به في الاجلين المتوسط والطويل (طلحة , 2020 , 1).

ان تحليل القدرة على تحمل الدين هو نوع من التحليل الذي يقدر قدرة بلد ما على سداد ديونه الخارجية او قدرة الحكومة على سداد ديونها الحكومية العامة في وقت ما. وإذا كانت الدولة غير قادرة على سداد ديونها المستحقة من دخلها او اصولها السائلة وإذا كان الدين غير قابل للتجديد فأن الديون تسمى غير مستدامة (Ermis,2014,5-6).

وتتحقق قدرة البلد على سداد ديونه عندما تكون الفوائض الاولية المستقبلية كبيرة بما يكفي لسداد أصل الدين والفائدة. ومن الناحية الفنية، تتطلب الملاءة المالية الا يتجاوز الدين الحالي فضلاً عن القيمة المخصومة الحالية لجميع النفقات القيمة الحالية المخصومة لجميع الإيرادات، وبعبارة اخرى، الا يتجاوز الدين الحالي القيمة الحالية المخصومة للإيرادات المستقبلية بعد خصم النفقات غير المرتبطة بفائدة (Nations United,2009,18).

ان شرط الاستدامة يتعلق بإمكانية انتزاع فوائض من الموازنات المستقبلية. ولذا لا بد للادارة المالية العامة من المفاضلة بين التخلي عن التمويل بالعجز في الحاضر والاضطرار الى ضبط الإيرادات والنفقات لتحقيق الفوائض المالية المطلوبة في المستقبل. ولقد دلت التجارب على ان اضرار عدم الاقتراض كانت في كثير من الاحيان أدنى منها لتكوين فوائض بخفض النفقات يصعب تحملها وزيادة في الإيرادات تثقل كاهل دافعي الضرائب، هذا ان لم تكن ازمة دين تصيب الاقتصاد والمجتمع بصدمة عنيفة (علي , 2020 , 31).

ويثير ارتفاع مستوى الدين مجموعة من التحديات والصعوبات التي تواجهها الدول منها: اولاً: انه دائماً ما تكون هناك حاجة الى تحقيق فوائض مالية اولية لخدمة هذا المستوى العالي من الديون، وهذا من الصعب تحقيقه سواء كان اقتصادياً ام سياسياً. ثانياً: يؤدي ارتفاع مستوى الديون الى تفاقم تعرض الاقتصاد لصدمات من جوانب عدة كأسعار الفائدة والنمو الاقتصادي. ثالثاً: ارتفاع مستوى الديون يضر بالنمو الاقتصادي، في حين ان النمو المنخفض مصدر قلق للدول في حد ذاته، وهذا له تأثير مباشر في قدرة الدول على تحمل الديون على المدى الطويل (Cottarelli & Moghadam,2011,11-12).

ثانياً : محددات القدرة على تحمل الديون

- 1- مرونة النفقات الحكومية تضيف عبئاً على الديون، إذ إن نفقات الموظفين ومعاشات التقاعد والبطالة ونفقات الاستثمار الحكومية التي تستحق أكثر من سنة واحدة لتكتمل هي نفقات لا يمكن تجنبها، لذلك فإن هذه النفقات غير مرنة، وإذا كان هذا النوع من النفقات يشكل جزءاً مهماً من الموازنة تصبح الموازنة غير مرنة وفي الأزمات تتدهور موازنة الدولة أكثر (Ermis,2014,8).
- 2- جزء مهم آخر من القدرة على تحمل الديون هو القاعدة الضريبية والنظام الضريبي للبلد، فانخفاض القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلتها يضعف قدرة البلد على سداد ديونه، كما أن وجود تهرب ضريبي أو وجود اقتصاد غير رسمي كبير لا يمكن تسجيله وفرض ضرائب عليه بشكل فعال، يضعف القاعدة الضريبية والحصيلة الضريبية (Ermis,2014,8).
- 3- كما تتحدد قدرة البلد على تحمل الديون من خلال تركيبة ديونه، إذ كانت أغلب الديون خارجية أو عامة ولكنها مستحقة بالعملة الأجنبية، فيبني على ذلك خدمة الدين من خلال مقدار الإيرادات بالعملة الأجنبية التي يمكن للحكومة تحصيلها، وتكون هناك عملة أجنبية خارجة أكبر تضعف قدرة البلد على استدامة ديونه (Nations United,2009,19).
- 4- ويرتبط معدل النمو لبلد ما مع نسبة الدين العام ارتباطاً عكسياً فكلما زاد نمو بلد ما، زاد الاستهلاك والتشغيل، وتبعه زيادة في إيرادات ضرائب الدخل والاستهلاك التي ستجمعها الحكومة لذا فإن معدل النمو هو عامل مهم لتقييم القدرة على تحمل الديون (Ermis,2014,12).
- 5- كما يؤدي المدى الزمني للدين العام بشقيه الداخلي والخارجي دوراً في تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، ففي الغالب تكون الديون طويلة الأجل عُرضة لمخاطر أسعار الفائدة لأنها مرتفعة نسبياً (علي، 2020).
- 6- ويعد التضخم عاملاً مهماً يضاف إلى إمكانية جعل الدين مستداماً أو خلافه، فانخفاض سعر الصرف بشكل أسرع من الأسعار، فإن الدين بالعملة الأجنبية يصبح أكثر تكلفة بالعملة المحلية. ويحدث الشيء نفسه عندما يزداد سعر الفائدة على الدين بالعملة المحلية بأكثر من معدل التضخم، الأمر الذي يجعل خدمة الديون أثقل (Nations United,2009,23).
- 7- أخيراً، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة عبء الدين وتقليل احتمالية القدرة على تحمل الديون. ومن الجوانب السلبية لهذا الارتباط أن أسعار الفائدة على الديون العامة، سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية، تشمل علاوة مخاطر، تجعل البلدان غير قادرة على تحمل الديون نتيجة معدلات الفائدة الأعلى ومن ثم إلى احتمال أكبر بعدم الاستدامة (Nations United,2009,22). وغالباً ما يطالب الدائنون بعلاوة مخاطرة عالية ولا سيما عند اقتراب الدين من الحدود القصوى، لأنه من المرجح أن تؤدي الصدمة المالية السلبية إلى دفع الدين إلى ما بعد نقطة الاستدامة ويجعل التخلف عن السداد أكثر احتمالية، ومن ثم يجعل ضمناً الحاجة إلى علاوة أعلى لتعويض الدائنين عن المخاطر الأكبر (Ostry & et.al,2010,6).

المحور الثاني :

احتساب القدرة على تحمل الديون

أولاً : توصيف متغيرات معادلة مؤشر القدرة على تحمل الديون

1- نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

ورث العراق مديونية كبيرة جدا نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبعد تغيير النظام السياسي عام 2003 حاولت الحكومة اجراء تخفيضات في الديون من قبل نادي باريس والدول الدائنة.

وفي عام 2003 بدأ برنامج خفض الدين الخارجي العراقي باجتماع دعا اليه وزراء الخارجية للدول الصناعية السبع من دبي اعضاء نادي باريس الاسراع في اعادة هيكلية الدين العراقي. ولقد اعلنت الدول الصناعية السبع وهي اعضاء في نادي باريس رغبتها في رفع عبء المديونية عن كاهل العراق. لكن روسيا تحفظت وبينت انها تخفض 50% من الدين إذا احتفظت شركاتها بالعقود النفطية التي ابرمتها مع الحكومة العراقية السابقة وفيما بعد انسجمت مع اجماع النادي. اما دول الخليج فأبدت استعدادها لخفض الدين العراقي بمجرد تشكيل حكومة، وفيما بعد امتنعت السعودية والكويت عن قبول معايير نادي باريس لاسباب سياسية (علي , 2015 , 13).

ووصلت ديون العراق الخارجية حتى عام 2003 ما يقارب 118 مليار دولار، اذ تركت تراكمات عقد التسعينات من القرن الماضي اثارها في حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ. كما تضاعف حجم الدين الداخلي بشكل كبير خلال سنوات المدة نفسها، ليشكل اجمالي الدين اعلى قيمة للدين وصل اليها العراق وعجز عن تخفيض تراكماتها خلال تلك السنوات.

ومع بدايات عام 2005 استنفذ العراق كل محاولات التخفيض لديونه الخارجية وبات عليه تحمل ديونه. وتعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة وتسديد الديون الخارجية منها والداخلية. ويشكل سلوك اسعار النفط في الاسواق العالمية عاملا مهما في التأثير بحقيق فوائض اساسية في موازنة العراق من عدمه، فضلا عن كون القطاع النفطي يشكل أكثر من 50% من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يؤدي النفط دوراً محورياً في تحديد قدرة العراق على تحمل ديونه خاصة ضمن المعيار الاساسي الذي هو نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي. والجدول الاتي يعرض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2005-2019.

قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2005-2019

جدول (1)

الدين الداخلي والخارجي في العراق ونسبة اجمالي الدين الى الناتج المحلي للفترة 2005-2019

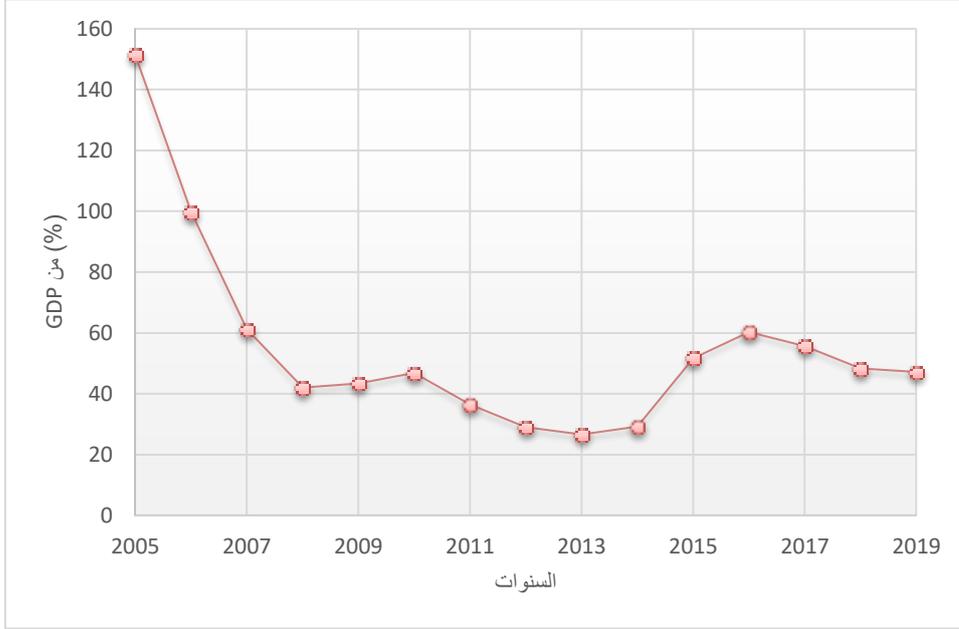
السنوات	الدين الداخلي (مليون دينار)	الدين الخارجي (مليون دولار)	سعر الصرف 1\$=ID	الدين الخارجي (مليون دينار)	اجمالي الدين (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الدين الى الناتج المحلي (%)
	1	2	3	4=2*3	5=4+1	6	7=5/6
2005	6,593,960	71,280.0	1469	104,710,320	111,304,280	73,533,599	151.4
2006	5,645,390	61,134.0	1467	89,683,578	95,328,968	95,587,955	99.7
2007	5,193,705	50,201.0	1255	63,002,255	68,195,960	111,455,813	61.2
2008	4,455,569	51,522.0	1193	61,465,746	65,921,315	157,026,062	42.0
2009	8,434,049	41,211.0	1170	48,216,870	56,650,919	130,643,200	43.4
2010	9,180,806	57,026.0	1170	66,720,420	75,901,226	162,064,566	46.8
2011	7,446,859	61,266.5	1170	71,681,805	79,128,664	217,327,107	36.4
2012	6,547,519	57,706.2	1166	67,285,429	73,832,948	254,225,491	29.0
2013	4,255,549	58,718.6	1166	68,465,888	72,721,437	273,587,529	26.6
2014	9,520,019	57,347.2	1188	68,128,474	77,648,493	266,332,655	29.2
2015	32,142,805	57,639.2	1,190	68,590,648	100,733,453	194,680,972	51.7
2016	47,362,251	60,003.6	1,190	71,404,284	118,766,535	196,924,142	60.3
2017	47,678,796	65,661.0	1,190	78,136,590	125,815,386	225,722,376	55.7
2018	41,822,918	66,681.0	1,190	79,350,390	121,173,308	251,064,480	48.3
2019	38,331,548	73,200.0	1,190	87,108,000	125,439,548	266,190,571	47.1

المصدر: تجميع واحتساب الباحثين بالاعتماد على:

- 1- البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي " السنوات 2010-2016، بغداد.
- 2- البنك المركزي العراقي " النشرة الاحصائية السنوية" السنوات 2005-2019، بغداد .
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2011). " مؤشرات البيئة والتنمية ذات الاولوية في العراق"، وزارة التخطيط.
- 4- سالم ، علي عبدالهادي (2012). " نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 9، جامعة الانبار
- 5- علي، عدي سالم(2017). " الملحق الاحصائي لجمهورية العراق"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 76 -77، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- 6- الجويجاني واحمد ، اوس فخر الدين و عبدالرحمن محمد (2020). " تقدير فجوة الناتج وفجوة التضخم في الاقتصاد العراقي و اثرها على اسعار الفائدة للفترة 1989-2018"، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 51، جامعة تكريت .
- 7- وزارة المالية، دائرة الدين العام. <http://www.mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

شكل (1)

نسبة الدين الى الناتج المحلي في العراق للمدة 2019-2005



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2- نسبة الرصيد الاولي الى الناتج المحلي الإجمالي

اما نسبة الرصيد الاولي (عبارة الإيرادات بعد طرح النفقات والفوائد) الى الناتج المحلي الاجمالي فقد حقق هذا الرصيد خلال المدة 2019-2005 فوائض في اغلب سنوات المدة نتيجة الفوائض في الإيرادات النفطية، والعكس في السنوات التي شهدت انخفاضاً في اسعار النفط، اذ يلاحظ تحول هذه الفوائض الى عجوزات كانت مبرراً لارتفاع الدين العام.

قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2005-2019

جدول (2)

اجمالي النفقات والايادات ونسبة الرصيد الاولي الى الناتج المحلي في العراق للمدة 2005-2019

مليون دينار

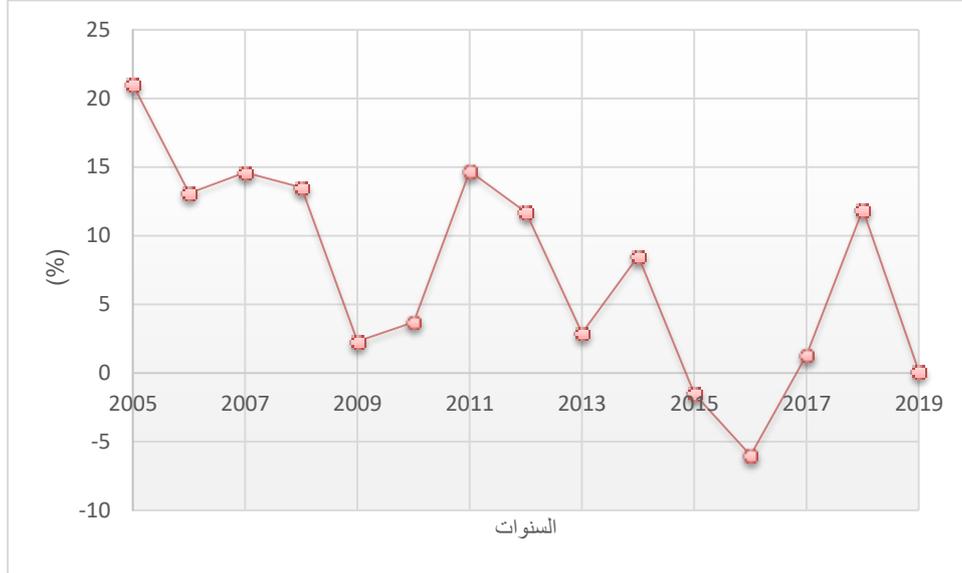
السنوات	اجمالي النفقات	اجمالي الايرادات	مدفوعات الفائدة	النفقات - الفائدة	الرصيد الاولي	الناتج المحلي	الرصيد الاولي GDP/
	1	2	3	4=1-3	5=2-4	6	7=5/6
2005	26,375,175	40,502,890	1,310,309	25,064,866	15,438,024	73,533,599	21.0
2006	38,806,679	49,055,545	2,246,485	36,560,194	12,495,351	95,587,955	13.1
2007	39,308,349	54,964,850	620,148	38,688,201	16,276,649	111,455,813	14.6
2008	59,403,375	80,252,182	395,587	59,007,788	21,244,394	157,026,062	13.5
2009	52,567,025	55,209,353	384,687	52,182,338	3,027,015	130,643,200	2.3
2010	64,351,984	69,521,117	821,145	63,530,839	5,990,278	162,064,566	3.7
2011	69,639,523	99,998,776	1,481,791	68,157,732	31,841,044	217,327,107	14.7
2012	90,374,783	119,466,403	627,168	89,747,615	29,718,788	254,225,491	11.7
2013	106,873,027	113,767,395	1,032,981	105,840,046	7,927,349	273,587,529	2.9
2014	83,556,226	105,386,623	771,882	82,784,344	22,602,279	266,332,655	8.5
2015	70,397,515	66,470,253	962,850	69,434,665	-2,964,412	194,680,972	-1.5
2016	67,067,437	54,409,270	879,149	66,188,288	-11,779,018	196,924,142	-6.0
2017	75,490,115	77,422,173	1,009,842	74,480,273	2,941,900	225,722,376	1.3
2018	80,873,189	106,569,834	4,086,020	76,787,169	29,782,665	251,064,480	11.9
2019	111,723,522	107,566,995	4,534,074	107,189,448	377,547	266,190,571	0.1

المصدر: احتساب الباحثين بالاعتماد على:

- 1- البنك المركزي العراقي " النشرة الاحصائية السنوية" السنوات 2005-2019
- 2- وزارة المالية، دائرة الدين العام. <http://www.mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

شكل (2)

نسبة الرصيد الاولي الى الناتج المحلي في العراق للمدة 2019-2005



3-معامل الخصم

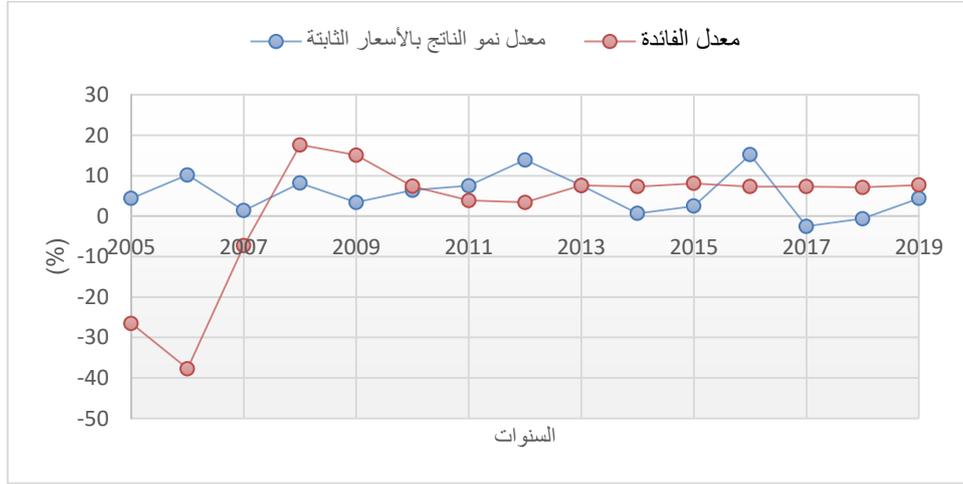
معامل الخصم هو القيمة التي تبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. كلما ارتفع هذا المعامل زاد الدين العام.

ويظهر جلياً تأثير كل من معدل الفائدة في الديون ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في معادلة مؤشر القدرة على تحمل الديون. ووفقاً للحساب الرياضي في معادلة مؤشر القدرة على تحمل الديون فإن نسبة الدين تميل الى الانخفاض إذا كان الفرق سلبياً بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي، ما لم يتجاوز العجز الاولي مستوى معيناً. والعكس فان نسبة الدين ترتفع الى مستويات اعلى إذا تجاوز معدل الفائدة الحقيقي نمو الناتج المحلي الحقيقي ما لم يكن هناك فائض أولي كافٍ (Ermis,2014,8). ان معدلات الفائدة المرتفعة تعني ان حصة أكبر من الموارد يجب ان تذهب لدفع الفائدة، مما يترك موارد اقل لسداد اقساط الدين (IMF,2013,15). فمن ناحية سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم) فقد حقق معدلات سالبة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم ولا سيما في بداية مدة الدراسة ، ثم ارتفع هذا السعر نتيجة لاستقرار معدلات التضخم وقد تراوح هذه المعدل بين 4%-8% في المدة 2010-2019.

ومن ناحية معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، فقد حقق العراق معدلات نمو بالناتج المحلي مقبولة للمدة 2005-2013 على الرغم من ان القطاع النفطي يشكل أكثر من 50% من اجمالي الناتج المحلي. وتراجع مقدار الناتج المحلي في عام 2014 نتيجة خروج ثلاث محافظات عن سيطرة الحكومة، وايضا انخفاض اسعار النفط الذي خفض قيمة الانتاج المكونة للناتج المحلي .

شكل (3)

معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ومعدل الفائدة الحقيقي في العراق للمدة 2005-2019



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (3).

4-معدل التضخم (مخفض الناتج)

حقق معدل التضخم المحتسب بمخفض الناتج المحلي الاجمالي تذبذبات خلال مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض. اذ شهدت المدة 2008-2005 ارتفاعاً كبيراً في قيمة هذا المؤشر نتيجة ارتفاع نفقات الموازنة خلاف ما كانت عليه في السنوات التي سبقت 2005. كما اسهم تخفيف الدعم عن المشتقات النفطية عام 2006 في زيادة معدلات التضخم. ثم شهد معدل التضخم انخفاضا وارتفاعا في السنوات اللاحقة من مدة الدراسة.

شكل (4)

مخفض الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2005-2019



5-معدل الدين العام المستهدف

تميل اغلب الدراسات والتقارير كتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي الى اقتراح نسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً لمستوى استقرار الدين في الامد البعيد للبلدان الناهضة والمتقدمة (علي , 2015 , 11) (موعش , 2020 , 10).

ثانياً: منهجية احتساب مؤشر القدرة على تحمل الديون

اعتمدت الدراسة في تقدير القدرة على تحمل الديون على نظرية ديناميكية الدين العام وهي تقيس في الوقت ذاته (الاستدامة المالية) ويرتكز هذا المؤشر على توصيف القيود على الموازنة في كل مدة زمنية، ويوضح ان احتياجات الاقتراض تعادل رصيد الدين العام الاسمي في المدة نفسها. وتساوي كذلك مجموع العجز الاولي للموازنة ومدفوعات الفائدة على الدين العام خلال المدة نفسها يقدم النموذج الاقتصادي لهذه الدراسة اهم المعادلات المستخدمة في اعداد مؤشر القدرة على تحمل الديون لغرض تحديد قدرة العراق على تحمل الديون في المدة 2005-2019.

المعادلة (1) القيود على الموازنة في كل مدة زمنية:

$$PSBR_t = (D_t - D_{t-1}) PD_t + i_t * D_{t-1} \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان :

PSBR_t: احتياجات الاقتراض في المدة (t)

D_t: رصيد الدين العام الاسمي القائم في نهاية المدة (t)

PD_t: العجز الاولي للموازنة الذي يحقق في المدة (t)

i_t: سعر الفائدة الاسمي في المدة (t)

المعادلة (2) الفائض الاولي للموازنة:

$$-PD_t = i_t * D_{t-1} - (D_t - D_{t-1}) \quad \text{لدينا في المعادلة (1):}$$

الفائض الاولي للموازنة PS(t) يساوي عكس العجز الاولي للموازنة (-PD_t) ويعني الايرادات العامة ناقص النفقات باستثناء الفائدة التي تتحقق في المدة (t) .

$$PS_t = i_t * D_{t-1} - (D_t - D_{t-1}) \dots\dots\dots(2)$$

• المعادلة (3) معادلة ديناميكية الدين العام : تقسم المعادلة (2) على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (GDP) للفترة (t) وكما يلي :

$$PS_t / GDP_t = i_t * D_{t-1} / GDP_t - (D_t - D_{t-1}) / GDP_t$$

لنضع ما يلي :

$$ps_t = PS_t / GDP_t$$

نسبة الفائض الاولي للموازنة في الناتج المحلي الاجمالي في المدة (t) .

d_t = D_t/GDP_t : نسبة الدين العام في الناتج المحلي الاجمالي في المدة (t) .

(π) المقياس بمخفض الناتج المحلي الاجمالي .
 : سعر الفائدة الاسمي باستخدام سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل التضخم (π)
 $(1 + \pi(t)) = (1 + r(t)) * (1 + i(t))$

GDP (t) = (1 + g(t)) * GDP ($t-1$) الناتج المحلي الاجمالي الاسمي باستخدام معدل النمو الحقيقي (g) ومعدل التضخم (π).
 وبذلك تصبح المعادل (3) كالآتي :

$$d_t = \frac{1+r(t)}{1+g(t)} * d_{t-1} - ps_t \quad \dots\dots\dots (3)$$

لنضع $\beta(t) = \frac{1+r(t)}{1+g(t)}$ عامل الخصم الذي يبرز الفارق بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (g) .

تصبح معادلة ديناميكية الدين كالآتي :

$$d_t = \beta * d_{t-1} - PS_t$$

توضح هذه المعادلة ان معدل الدين العام يزداد في حالة استمرار تسجيل عجز اولي للموازنة والذي يكون متزامناً مع ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي .

• المعادلة (4) لنفترض ثبات معامل الخصم $(\beta(t+i) = \beta)$ من (t) الى ($t+n$) تكون المعادلة ديناميكية الدين كالآتي :

$$d_t = \beta^{-1} ps_{t+1} + \beta^{-2} ps_{t+2} + \dots + \beta^{-n} ps_{t+n} + \beta^{-n} d_{t+n} \dots\dots\dots (4)$$

• المعادلة (5) لتحديد الفائض الاولي للموازنة (ps^*) وعامل الخصم (β) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d^*) حسب المعادلة رقم (4).

$$ps^* = (\beta^* - 1) * d^* \dots\dots\dots (5)$$

المعادلة رقم (6) توزيع الفائض الاولي للموازنة (ps) كما يلي :

$$ps_t = ps^* + \lambda_t * (d_{t-1} - d^*) \dots\dots\dots (6)$$

حيث ان معامل (λ) يبين درجة استجابة السياسة المالية في المدة (t) لتقليص الفارق بين معدل الدين المسجل في المدة السابقة ومعدل الدين المستهدف . يتم تقدير (ps^*) في المعادلة (5) بعد وضع فرضية على مستوى عامل الخصم (β) واختيار معدل الدين العام المستهدف (d^*) .

• المعادلة (7): صياغة معادلة ديناميكية الدين باستخدام معامل درجة استجابة السياسة المالية (λ):

$$d_t = (\beta_t - \lambda_t) * d_{t-1} - (\beta^* - \lambda_{t-1}) * d^* \dots\dots\dots (7)$$

نعتبر ان معدل الدين العام للمدة (t-1) دائما يكون اكبر من معدل الدين العام المستهدف (d*) فان المعادلة رقم (6) تبين ان التقائية معدل الدين بالمستوى المستهدف، يقتضي ان تكون القيمة المطلقة للكتلة (t) - $\lambda \beta(t)$ اقل من 1 على هذا الاساس تم اختيار (t) $\lambda \beta_{-}$ كمؤشر للاستدامة المالية في المدة (t) من خلال المعادلة (7) المعادلة (8): مؤشر القدرة على تحمل الديون من منظور ديناميكية الدين العام

$$IFS_t = (\beta_t - \lambda_t) = \left(\frac{1 + rt}{1 + gt} - \frac{PS_t - PS^*}{dt - 1 - d^*} \right) \dots \dots (8)$$

حيث ان:

(IFS) : مؤشر القدرة على تحمل الديون (indicator of debt sustainability) اذا كان هذا المؤشر اقل من 1 يعني وجود استدامة مالية بحيث يمكن تحقيق معدل الدين العام المستهدف اما اذا كان المؤشر اكبر من او يساوي 1 ، فهناك عدم استدامة مالية الحكومة و حيث ان وضعية عجز الموازنة ومستوى الدين العام غير قابلة للاستمرار .

$\beta_t = \frac{1 + r(t)}{1 + g(t)}$: يعني ان معامل الخصم الذي يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (g). كلما ارتفع هذا المعامل زاد الدين العام.

$\lambda(t) = \frac{PS(t) - PS^*}{d(t-1) - d^*}$: يبين درجة استجابة السياسة المالية في المدة (t) لتقليص الفارق بين معدل الدين المسجل في المدة السابقة ومعدل الدين المستهدف .

(موعش , 2020 , 7-5) (Crocé & Juan -Ramon, 2003, 5-7) .

ثالثا: احتساب مؤشر القدرة على تحمل الديون في العراق وتفسير النتائج

يعرض الجدول الاتي نتائج ومتغيرات مؤشر القدرة على تحمل الديون (الاستدامة المالية) بموجب المعادلة (8).

قياس القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2019-2005

جدول (3)

تقدير مؤشر القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2019-2005

معدل الرصيد الاولي	معدل الدين العام المستهدف	معامل الخصم	مؤشر الاستدامة المالية	مؤشر استجابة السياسة المالية	معدل الدين العام القائم	معدل الرصيد الاولي	معامل الخصم	سعر الفائدة الحقيقية	معدل النمو الاقتصادي	السنة /الرمز
ps*	d*	β^*	IFS	λ	d	ps	β	r	g	السنة /الرمز
0.3	60	1.49	-4.83	0.11	151.4	21.0	-4.72	-26.5	32.31	2005
0.3	60	1.49	-3.42	0.14	99.7	13.1	-3.28	-37.7	18.01	2006
0.3	60	1.49	-2.98	0.36	61.2	14.5	-2.63	-7.3	15.02	2007
0.3	60	1.49	-8.99	11.01	42.0	13.5	2.02	17.6	30.18	2008
0.3	60	1.49	3.77	-0.11	43.4	2.3	3.66	15.1	-19.52	2009
0.3	60	1.49	1.34	-0.21	46.8	3.7	1.14	7.4	16.59	2010
0.3	60	1.49	1.67	-1.09	36.4	14.7	0.58	3.9	24.69	2011
0.3	60	1.49	0.78	-0.48	29.0	11.7	0.30	3.4	2.67	2012
0.3	60	1.49	1.08	-0.08	26.6	2.9	1.00	7.6	0.01	2013
0.3	60	1.49	5.13	-0.25	29.2	8.5	4.88	7.3	-0.69	2014
0.3	60	1.49	2.54	0.06	51.7	-1.5	2.60	8.1	-26.10	2015
0.3	60	1.49	-0.25	0.76	60.3	-6.0	0.51	7.3	-13.41	2016
0.3	60	1.49	-8.90	3.37	55.7	1.3	-5.53	7.3	14.64	2017
0.3	60	1.49	22.95	-2.70	48.3	11.9	20.25	7.1	15.36	2018
0.3	60	1.49	1.59	0.02	47.1	0.1	1.61	7.7	-0.009	2019

متوسط الاستدامة للمدة 2019-2005
(0.77)

المصدر: من احتساب الباحثين بالاعتماد على مصادر الجدول (1).

ملاحظات على الجدول:

- 1- متوسط سعر الفائدة الحقيقي المقدر بمتوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين الداخلي والخارجي.
- 2- معامل الخصم (β) يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (g).
- 3- معامل الخصم (β^*) كفرضية تقدر بمتوسط المدة.
- 4- معدل الرصيد الاولي (ps^*) المقدر (60%) من الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (فرضية 60% من GDP).

أظهرت نتائج معادلة القدرة على تحمل الديون في العراق للمدة 2005-2019 انه كانت هناك استدامة للدين العام في اغلب سنوات مدة الدراسة، اذ كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد الصحيح خلال المدة 2005-2008. ومع ارتفاع أسعار النفط عام 2008 والذي رافقه زيادة الإيرادات النفطية حقق العراق تحسنا كبيرا في مؤشر الاستدامة ويظهر ذلك من خلال انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الى 42% عام 2008.

وفي عام 2009 ونتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية عام 2008 وما تسببته من تراجع في أسعار النفط، ونظرا لاعتماد العراق على الإيرادات النفطية تلى ذلك تراجع في الرصيد الاولي الى 2.3% و3.7% من الناتج المحلي وارتفعت نسبة الدين الى 43.4% و46.8% لعامي 2009 و2010 على الترتيب ونتيجة لذلك تجاوز العراق مؤشر الواحد صحيح وحقق عدم استدامة مالية لسنة 2009 و2010 واستمر عام 2011.

وفي عام 2012 ترك تحسن أسعار النفط اثرا ملحوظا في استدامة الدين في العراق اذ تراجع مؤشر الاستدامة الى اقل من الواحد الصحيح ليكون 0.78 نتيجة تحسن معدل الدين في السنة السابقة فضلا عن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي.

وفي الاعوام 2013-2015 تراجع مؤشر الاستدامة الى اكبر من الواحد الصحيح ليكون 1.08 و5.13 و2.54 على التوالي للاعوام المذكورة. وذلك نتيجة تراجع معدل نمو الناتج المحلي مقدر بالأسعار الثابتة ولاسيما في عام 2014 اذ وصل معدل نمو الناتج الى 0.7% مقابل سعر فائدة 7.3% ويعزا ذلك نتيجة خروج عدد من المحافظ عن سيطرة الحكومة المركزية بسبب احتلال تنظيم (داعش) لها.

وفي السنوات 2016 و2017 عاود مؤشر قدرة العراق على تحمل ديونه ليسجل تحسنا لتلك المدة نتيجة تحسن الناتج المحلي اذ بلغ عام 2016 نمو الناتج المحلي 15.2%. الا ان عامي 2018 و2019 شهدا تراجعا في قدرة العراق على تحمل ديونه ودخلت ديون العراق ضمن دائرة الديون غير المستدامة، اذ تراجع معدل نمو الناتج المحلي بشكل كبير حتى وصل الى -0.6% و4.4% على التوالي، مقابل ذلك حقق معدل الفائدة أكثر من 7% تجاوز بذلك معدل نمو الناتج. وقد رفع هذان المعدلان معامل الخصم الذي يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي بالأسعار

$$\beta_t = \frac{1+r(t)}{1+g(t)}$$

الثابتة (g) والمحتسب بالمعادلة:

مما سبق نقف على ان ديون العراق هي ديون مستدامة وهذا ما اثبتته قيم مؤشر الاستدامة المالية لمتوسط سنوات مدة الدراسة بقيمة (0.77) وان العراق قادر على تحمل ديونه في ضوء السيناريوهات الطبيعية. الا ان تعرض العراق الى أزمات او صدمات مفاجئة تخرج ديون العراق ضمن إطار الاستدامة نتيجة الصعوبة في السيطرة على الانضباط المالي، ومن ثم ضعف قدرة العراق على تحمل ديونه في ظل الصدمات التي يتعرض لها العراق وتخرجها الى اطار الديون غير المستدامة.

الاستنتاجات

1. يسهم تحليل القدرة في تحمل الديون في اجراء اصلاحات واتخاذ خطوات تمكن البلدان من جعل ديونها مستدامة والحيلولة دون الوقوع في ازمة مديونية.
2. هيمنة الإيرادات النفطية في العراق وقلة تنوع مصادر الإيرادات تجعل رصيد الموازنة عرضة لتقلبات كبيرة ناتجة عن تقلبات اسعار النفط ولاسيما في اوقات الازمات المالية.
3. أظهرت نتائج معادلة القدرة على تحمل الديون ان ديون العراق ديون مستدامة في السيناريوهات الطبيعية من خلال قيمة متوسط الاستدامة لمدة الدراسة . الا ان تعرض العراق الى صدمات يضعف قدرته على تحمل الديون ويخرج ديون العراق ضمن إطار الاستدامة.
4. ضعف الانضباط المالي من خلال السيطرة على الإيرادات والنفقات ولاسيما في أوقات الازمات.

المقترحات

1. توسيع القاعدة الضريبية وما يتبعها من توسع بالحصيلة الضريبية في العراق لاسيما الضرائب المباشرة تعد أحد روافد تعظيم الإيرادات العامة.
2. ان ادخال القواعد المالية يعمل على تعزيز التزام الحكومة باستدامة الديون، وفي الوقت نفسه تعد هامش حماية للصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد، ويمثل الزاما للجهات السياسية بها .
3. تعزيز الانضباط المالي الكلي على مستوى الوزارات والدوائر المرتبطة بها .
4. تنوع الإيرادات وزيادتها من خلال (فرض انواع جديدة من الضرائب، زيادة الرسوم ،...).
5. تطبيق القاعدة الذهبية بالاقتراض لأجل تمويل النفقات الاستثمارية فقط، والذي يُنظر إليه على أنه أكثر دعمًا للنمو وخفض الإنفاق من أنواع الإنفاق الأخرى. فضلا عن الالتزام بقاعدة توازن الموازنة بتحديد رصيد (عجز) موازنة لا يجوز تجاوزه .

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي " للسنوات 2010-2016، بغداد .
- 2- البنك المركزي العراقي " النشرة الإحصائية السنوية" للسنوات 2005-2019 ، بغداد .
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2011). "مؤشرات البيئة والتنمية ذات الاولوية في العراق" ،وزارة التخطيط.
- 4- الجويجاتي واحمد ، اوس فخر الدين و عبدالرحمن محمد (2020). " تقدير فجوة الناتج وفجوة التضخم في الاقتصاد العراقي وأثرها على ناسعار الفائدة للفترة 1989-2018" ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 51.
- 5- سالم، علي عبدالهادي (2012). " نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق "، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 9 .
- 6- شيخي، محمد (2011). "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات" ، دار الحامد للنشر.
- 7- طلحة، الوليد (2020). "مخاطر الدين العام في ظل ازمة فايروس كورونا المستجد" ،صندوق النقد العربي .
- 8- علي، احمد بريبي (2015). "سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي" ، البنك المركزي العراقي .
- 9- علي، احمد بريبي (2020). "نظرية الدين الحكومي" ، البنك المركزي العراقي.
- 10- علي، عدي سالم(2017). " الملحق الاحصائي لجمهورية العراق" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 76 -77، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- 11- موعش ، امحمد (2020). " منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية : حالة تطبيقية لبعض الدول العربية " ،صندوق النقد العربي .
- 12- وزارة المالية، دائرة الدين العام.<http://www.mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>
- 13- Cottarelli , Carlo & Moghadam , Reza (2011) , "Modernizing the Framework for Fiscal Policy and Public Debt Sustainability Analysis" International Monetary Fund.
- 14- Croce & Juan -Ramon , Enzo ,V.Hugo (2003). "Assessing Fiscal Sustainability : A Cross -Country Comparison" ,International Monetary Fund, working paper /03/145.
- 15- Ermis , Gökhan(2014) ."Sovereign And External Debt Sustainability Dynamics" ,Master Thesis ,Bahçeşehir University , Istanbul, Turkey.
<https://doi.org/10.1007/s10368-019-00453-2>
- 16- IMF(2013) ," Staff Guidance Note For Public Debt Sustainability Analysis In Market-Access Countries" International Monetary Fund.
- 17- KO, Hyejin (2020). "Measuring fiscal sustainability in the welfare state: fiscal space as fiscal sustainability", International Economics and Economic Policy, Springer-Verlag GmbH Germany,2020(17).
- 18- Ostry Jonathan .D.et.al .(2010) "fiscal space" , IMF Staff position note , SPN/10/11.
- 19- United Nations (2009) ,"Compendium On Debt Sustainability And Development". United Nations, New York and Geneva.